الأمم المتحدة

A/C.3/74/SR.41

الجمعية العامة

الدورة الرابعة والسبعون

الوثائق الرسمية

Distr.: General
8 April 2020
Arabic
Original: English

اللجنة الثالثة

محضر موجز للجلسة الحادية والأربعون

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الخميس 31 تشرين الأول/أكتوبر 2019، الساعة 15:00

الرئيس: السيد براون ..... (لكسمبرغ)

المحتويات

البند 61 من جدول الأعمال: تقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، والمسائل المتصلة باللاجئين والعائدين والمشردين، والمسائل الإنسانية *(تابع)*

البند 68 من جدول الأعمال: القضاء على العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب *(تابع)*

(أ) القضاء على العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب *(تابع)*

(ب) التنفيذ الشامل لإعلان وبرنامج عمل ديربان ومتابعتهما *(تابع)*

البند 69 من جدول الأعمال: حق الشعوب في تقرير المصير *(تابع)*

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني وإرسالها في أقرب وقت ممكن إلى: Chief of the Documents Management Section (dms@un.org).

والمحاضر المصوَّبة سيعاد إصدارها إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

19-18884 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

افتتحت الجلسة الساعة 15:10.

البند 61 من جدول الأعمال: تقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، والمسائل المتصلة باللاجئين والعائدين والمشردين، والمسائل الإنسانية *(تابع)* (A/74/12، و A/74/12/Add.1 و A/74/322)

1 - **السيد كارازو** (كوستاريكا): قال إن بلده شهد زيادة كبيرة في عدد اللاجئين وملتمسي اللجوء في السنوات الأخيرة. ففي عام 2017، استفاد ما مجموعه 836 48 مواطناً أجنبياً من مختلف برامج الرعاية الاجتماعية والتعليمية والطبية والصحية التي تقدمها الدولة. وأشار إلى وجود عدد من الخطط والسياسات التي ترمي إلى تحقيق الإدارة الفعالة لقضايا الهجرة، فضلا عن إجراءات محددة لمنح الجنسية الكوستاريكية إلى الأشخاص عديمي الجنسية.

2 - وأضاف قائلا إن النزوح الجماعي للسكان في المنطقة لا يمكن معالجته بفعالية إلا من خلال التعاون المتعدد الأطراف. وعلى وجه الخصوص، تواصل كوستاريكا الدعوة إلى الحوار والتزام جميع الأطراف بحل الأزمات في فنزويلا ونيكاراغوا المجاورة. وقد أدت الأزمة الاجتماعية والسياسية الأخيرة إلى نزوح الآلاف، مما أفضى إلى زيادة عدد طلبات اللجوء في كوستاريكا.

3 - وقال في ختام كلمته إن تغير المناخ له أثر خطير على إدارة تدفقات المهاجرين. فقد توقعت الدراسات الأخيرة أن يؤدي استمرار ارتفاع مستويات سطح البحر إلى إجبار 150 مليون شخص على اللجوء إلى مناطق وبلدان أخرى بحلول عام 2050. وليس ثمة أوضح من الدلائل العلمية والطبيعية على ضرورة اتخاذ إجراءات جماعية وملموسة.

4 - **السيد صحراوي** (الجزائر): قال إن عدد الأشخاص الذين أجبروا على الفرار من ديارهم وإن كان لا يزال يتزايد زيادة كبيرة في جميع أنحاء العالم، إلا أن أفريقيا تظل القارة التي تستضيف أكبر عدد من اللاجئين والنازحين وعديمي الجنسية. فبحلول نهاية عام 2018، وصل عدد الأشخاص المشمولين بحماية مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في أفريقيا إلى 26,4 مليون شخص. وأعرب، في هذا السياق، عن ترحيب وفد بلده بقرار الاتحاد الأفريقي إعلان 2019 العام الأفريقي للاجئين والعائدين والنازحين داخليا: نحو حلول دائمة للنزوح القسري في أفريقيا.

5 - وفي ضوء الإحصاءات المرعبة، قال إن وفد بلده يود التأكيد على أن ما تقدمه المفوضيةُ من مساعدة وحماية يجب أن يكون مشفوعا بآليات لإيجاد حلول دائمة تسمح بالقضاء على الأسباب العميقة للنزوح القسري. ويجب أن تكون هذه الآليات مفتوحة في وجه كل من هم بحاجة إليها بعيدا عن الانتقائية وسياسة الكيل بمكيالين اللتين تتبعان أحيانا في التعامل مع مختلف حالات اللجوء والنزوح. وأشار إلى أن الحل الوحيد والناجع لمشكلة النزوح القسري هو اعتماد استراتيجية وقائية تمنع من وقوع الأزمات وتضمن حلها بسرعة في حال وقوعها. والهدف من ذلك هو ضمان تنمية مستدامة قادرة على جلب الاستقرار وتحقيق الرفاهية حتى لا يضطر الناس إلى مغادرة ديارهم.

6 - وأردف يقول إن من المهم أن يوضع في الاعتبار أن البلدان المضيفة هي التي تتحمل القسط الأكبر من المسؤولية في توفير احتياجات اللاجئين، وإن كان يبدو أن التركيز كثيرا ما ينصب على دور البلدان المانحة. ولذلك قال إن وفد بلده يشاطر الأمين العام وجهة نظره الداعية إلى المزيد من الإنصاف في تقاسم الأعباء والمسؤوليات. واستطرد قائلا إن مشاكل التمويل التي تعاني منها المفوضية تنعكس لا محالة على جودة عملها على أرض الواقع ومعالجة شواغل اللاجئين.

7 - واسترسل قائلا إنه في الوقت الذي تجدد فيه الجزائر التزامها بحماية حقوق اللاجئين الصحراويين في انتظار تحديد مصير هذا الإقليم، فإن وفد بلده يجدد نداءه إلى المجتمع الدولي، ولا سيما البلدان المانحة، بغية توفير دعم أكبر للاجئين الذين يعتمدون اعتمادا كليا على المعونة الدولية، ويدعو المفوضية إلى بذل جهد أكبر للقيام بمسؤوليتها في خدمة اللاجئين. وأشار إلى أن المفوضية، خلال زيارة أجرتها إلى مخيمات اللاجئين الصحراويين في عام 2017، قدرت أن هذه المخيمات تؤوي أكثر من 600 173 شخص، إلا أن برنامج الأغذية العالمي يفيد بأن هناك عددا أكبر من اللاجئين الصحراويين الذين يحتاجون إلى مساعدة. ولذلك فإن وفد بلده يدعو المفوض السامي إلى أن يأخذ هذه الحالة في الاعتبار في أنشطته وتقاريره المقبلة.

8 - **السيدة تسفاماريام** (إريتريا): قالت إن بلدها، الذي يلتزم التزاما كاملا بقيم ومبادئ الصكوك الدولية لحماية اللاجئين، يلاحظ بقلق الطفرة في معدلات النزوح القسري على نطاق لم يشهده منذ نصف قرن. وأضافت أن النزوح الجماعي لا يزال يتسبب في أزمات إنسانية ويزعزع الاستقرار الأمني وتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية في

المنطقة. وأوضحت أن الأزمة لن تُحل دون معالجة الأسباب الكامنة التي تجبر الناس على الفرار من ديارهم، مثل النزاعات والكوارث المناخية والتخريب السياسي والاقتصادي والتدخلات العسكرية. وأعربت عن أسفها لأن الخطاب المتعلق بالنزوح القسري كثيرا ما يتجاهل الأسباب الكامنة وراء ذلك أو يكتفي بالتشدق اللفظي.

9 - وأضافت قائلة إن بلدان المنشأ والعبور والمقصد يتعين عليها أن تتحمل مسؤولياتها على أساس التزاماتها الدولية وقدرات كل منها. وحثت على حماية الطابع الإنساني لآليات وأدوات حماية اللاجئين من أجل تجنب التسييس. وعلاوة على ذلك، ونظرا لمحدودية الموارد المتاحة للتصدي للنزوح البشري المتزايد والمعقد، قالت إن المفوضية ينبغي لها أن تركز على ولايتها الأساسية المتمثلة في توفير الحماية والمساعدة للاجئين بدلا من الأشخاص الذين تُعنى بهم المفوضية أو المهاجرين، الذين يدخلون ضمن ولاية هيئات الأمم المتحدة الأخرى.

10 - واسترسلت قائلة إن المفوضية هي المنظمة الوحيدة المكلفة بولاية دولية لحماية اللاجئين ومساعدتهم. ولذلك، أعربت عن جزعها الشديد إزاء ما يتردد من تقارير متكررة عن الفساد داخل المخيمات التي تديرها المفوضية، سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة، بما في ذلك أعمال الرشوة المالية لمنح مركز اللاجئ أو الحصول على إعادة توطين تفضيلية في بلدان معينة في أوروبا. وحثت المفوضيةَ على إجراء تحقيقات شاملة في هذه التقارير بهدف تفكيك ما يُحتمل أن يشكل شبكة متجذرة من الفساد داخل المنظمة. وقالت إن المفوضية يتعين عليها أيضاً أن توفر خدمات الحماية الكافية لأي لاجئ يتعرض لخطر التخويف أو الانتقام عند الإبلاغ عن أعمال الفساد المذكورة.

11 - واستطردت تقول إن إريتريا ستواصل بذل كل جهد ممكن لضمان سلامة جميع الإريتريين الذين تقطعت بهم السبل في حالات النزاع من خلال العمل مع البلدان المضيفة والشركاء الدوليين، بسبل منها تيسير عودتهم الطوعية إلى ديارهم. وخلال العام الماضي، أعرب العديد من الإريتريين الذين تقطعت بهم السبل في ليبيا عن رغبتهم في العودة إلى بلدهم الأصلي، ولكن بعض أعضاء المفوضية يواصلون ثني الإريتريين الذين يعيشون في مخيمات اللاجئين في ليبيا عن العودة إلى بلدهم بذريعة زائفة مفادها أنهم قد يواجهون الملاحقة القضائية. وقد دحضت هذا الادعاء عدة بلدان أوروبية أرسلت بعثات لتقصي الحقائق إلى إريتريا. وتعيد تلك البلدان النظر في سياساتها نتيجة لما وقفت عليه من الحقائق. ولذلك، أعربت عن شعورها بالحيرة لأن المفوضية لا تزال تشكو من محدودية الخيارات المتاحة لإعادة توطين من يقعون في حالات الأزمات، بينما تمنعهم فعليا من اتخاذ الخيار الأسهل المتمثل في العودة إلى ديارهم.

12 - وأشارت إلى أن المبادئ التوجيهية للمفوضية بشأن تقييم شروط الحماية الدولية لملتمسي اللجوء من إريتريا، والتي تعتبر المهاجرين الإريتريين لأسباب اقتصادية "لاجئين حقيقيين"، تعتمد على مصادر ثانوية ومتحيزة. وقد أدى اتباع نهج معيب وتقديم بيانات خاطئة وما ترتب على ذلك من تصوير قاتم للواقع في البلد إلى إصدار توصيات شاملة بالتمديد التلقائي لمركز اللاجئ ليشمل المهاجرين الإريتريين لأسباب اقتصادية. وقد شجع ذلك بدوره عددا مفرطا من الإريتريين على مغادرة وطنهم في ظل توقع زائف بالحصول بسهولة على مركز اللاجئ في أوروبا وهو مركز يرتبط، في نظرهم، بامتيازات جذابة من حيث الحصول على السكن المجاني والتعليم والعمالة وغير ذلك من الاستحقاقات الاجتماعية. وقد أدت عوامل الإغراء المذكورة إلى عواقب وخيمة على شعوب منطقة القرن الأفريقي. وحثت المفوضية على العمل مع البلدان المعنية قبل إصدار المبادئ التوجيهية المتعلقة بالأهلية.

13 - **السيدة مانويل** (أنغولا): قالت إن وفد بلدها يؤيد المفوضية ويدعو المانحين إلى معالجة العجز المالي للمنظمة، ولا سيما فيما يتعلق بالعمليات الإنسانية التي تؤثر على اللاجئين في أفريقيا. وفي السنوات الأخيرة، قدمت أنغولا مساعدة إنسانية وطارئة إلى الأعداد الكبيرة المتدفقة من اللاجئين الوافدين من جمهورية الكونغو الديمقراطية. وبما أن العودة الطوعية إلى الوطن وإعادة الإدماج لا تزالان هما الحل الوحيد على المدى الطويل، فقد أبرمت حكومة بلدها اتفاقا ثلاثيا مع المفوضية وجمهورية الكونغو الديمقراطية في آب/أغسطس 2019 بشأن حالة 684 23 لاجئا كونغوليا أصلهم من مقاطعة كاساي. وينص هذا الاتفاق على خطة عمل لتيسير عودتهم الطوعية، ووافق عليها حتى الآن 177 16 شخصا. ومضت تقول إن حكومة بلدها ستواصل العملَ مع المفوضية على تبادل البيانات البيومترية عن اللاجئين من أجل تيسير رصد الحالة.

14 - وأضافت تقول إن استمرار التزام أنغولا تجاه المفوضية قد دل عليه في الآونة الأخير تصديقها على معاهدتين دوليتين رئيسيتين بشأن الأشخاص عديمي الجنسية، ودعوتها للاتفاق العالمي المتعلق باللاجئين، الذي يتيح فرصة لترجمة مبدأ تقاسم المسؤولية إلى إجراءات ملموسة، ودعمها لأهداف المنتدى العالمي للاجئين المقرر عقده في جنيف في كانون الأول/ديسمبر 2019.

15 - **السيد موسى** (مصر): قال إن رئاسة بلده للاتحاد الأفريقي تزامنت مع إعلان عام 2019 العام الأفريقي للاجئين والعائدين والنازحين داخليا. ونتيجة لذلك، استضافت مصر عدداً من الفعاليات الإقليمية المهمة للترويج لهذا الموضوع، بما في ذلك حلقة عمل تحضيرية لمنتدى أسوان المعني بالنزوح القسري في أفريقيا، عُقدت في آب/أغسطس 2019 بالشراكة مع المفوضية.

16 - وأضاف قائلا إن البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل لا تزال تستضيف 85 في المائة من اللاجئين على الصعيد العالمي. وبينما تعرب مصر عن تقديرها لمجتمع المانحين، فإنها تؤكد على الحاجة إلى المزيد من الإنصاف في تقاسم الأعباء والمسؤوليات، وهو ما يمثل المبدأ الأساسي للاتفاق العالمي بشأن اللاجئين. ولذا، أعرب عن تأييد مصر القوي للمنتدى العالمي للاجئين، الذي يسعى إلى ترجمة الالتزامات المتعهد بها بموجب الاتفاق إلى إجراءات ملموسة في هذا الصدد.

17 - وأردف يقول إنه من الضروري زيادة مستوى التضامن الدولي من أجل تخفيف الأثر المتزايد لتدفقات اللاجئين على البلدان المضيفة، وتوفير المزيد من الفرص لإعادة توطين اللاجئين، وحل الأسباب الجذرية لحالات اللاجئين، وتهيئة الظروف لعودة اللاجئين إلى بلدانهم الأصلية. وفي هذا السياق، بذلت مصر جهودا كبيرة لتشجيع اتباع نهج شامل لحل النزاعات وتحقيق إعادة الإعمار والتنمية بعد انتهاء النزاع في أفريقيا. فعلى سبيل المثال، ستستضيف مصر مركز الاتحاد الأفريقي لإعادة الإعمار والتنمية في مرحلة ما بعد النزاعات، وهي ملتزمة التزاما كاملا بالعمل بالشراكة مع المفوضية وجميع الشركاء المعنيين للاستفادة من الزخم الذي ولده المنتدى العالمي الأول للاجئين والعمل على التغلب على التحديات المستمرة التي تواجهها.

18 - واسترسل قائلا إن مصر لها تقاليد عريقة في قبول واستضافة اللاجئين من مجموعة واسعة من البلدان. فهم يدخلون مصر دون الحاجة إلى التسجيل كلاجئين ويتاح لهم الحصول على الخدمات العامة، بما فيها الرعاية الصحية والتعليم، على قدم المساواة مع المواطنين المصريين. ويستفيد اللاجئون من نفس الإعانات المتعلقة بالسلع والخدمات الأساسية على قدم المساواة مع المواطنين المصريين. وتُكفل لهم أيضا حرية التنقل ولا يُحتجزون في مخيمات اللاجئين، على عكس الحالة في كثير من البلدان. ولذلك، ليست لديهم حاجة أو حافز للتسجيل أو التقدم بطلب للحصول على صفة اللاجئ. ونتيجة لذلك، لم يسجل لدى المفوضية سوى حوالي 000 250 لاجئ وطالب لجوء في مصر، على الرغم من أن البلد يستضيف أعداداً أكبر بكثير من الأشخاص الذين هم في أوضاع شبيهة بأوضاع اللاجئين.

19 - واختتم بيانه قائلا إن مصر ستقدم عددا من التعهدات في المنتدى العالمي للاجئين في مجالات التعليم والوظائف وسبل العيش، فضلا عن خدمات الرعاية الصحية، وتتطلع إلى بحث الشراكات المحتملة في تلك المجالات في الفترة السابقة للمنتدى.

20 - **السيدة بوجياي** (هنغاريا): قالت إن بلدها يشعر بقلق بالغ لأن عدد النازحين في جميع أنحاء العالم يسجل رقما قياسيا. وفي حين تلتزم حكومة بلدها بالصكوك القانونية الدولية في مجال قانون اللاجئين، فإنها تود أيضا أن تشدد على أن منع نشوب النزاعات التي تؤدي إلى النزوح القسري ينبغي أن يكون الاعتبار الأول للمجتمع الدولي. وحثت المجتمع الدولي على العمل على تهيئة ظروف معيشية أفضل للناس في أوطانهم وفي البلدان المجاورة ومخيمات اللاجئين وتيسير العودة الآمنة والطوعية والكريمة للمشردين إلى ديارهم، بالإضافة إلى حل النزاعات في أقرب وقت ممكن.

21 - وأضافت قائلة إن التضامن يمكن أن يتخذ أشكالا مختلفة، بما في ذلك توفير المعونة الإنسانية والإنمائية للبلدان المتضررة من النزاعات وتوفير الخدمات والهياكل الأساسية للبلدان المضيفة للاجئين. وأشارت إلى إعادة التوطين، فقالت إنها ليست الطريقة الوحيدة للتعبير عن التضامن مع البلدان المتضررة من النزاعات. وتقدم هنغاريا معونة إنسانية وإنمائية فورية من خلال صكوك التنمية الدولية وبرنامج هنغاريا للمساعدة. فعلى سبيل المثال، تقدم هنغاريا معدات صحية ورعاية صحية في مخيمات اللاجئين وتسهم في أنشطة إعادة الإعمار عن طريق إعادة بناء المستشفيات والمدارس والمنازل والكنائس في الشرق الأوسط. وفي عام 2019، بدأت وزارة الخارجية والتجارة في هنغاريا برنامجا إنمائيا شاملا بقيمة 16 مليون يورو في أوغندا بهدف إحلال السلام والاستقرار على الأمد الطويل في البلد، وبالتالي معالجة الأسباب الجذرية للهجرة. ويقدم البرنامج أيضا المساعدة إلى اللاجئين وملتمسي اللجوء الموجودين في أوغندا. وعلاوة على ذلك، تمول هنغاريا مشروعا شاملا لإدارة المياه بقيمة 1,2 مليون يورو في مستوطنة روامواجا للاجئين في أوغندا.

22 - واختتمت كلمتها التشديد على الأهمية القصوى للتمييز بين النزوح القسري والأشكال الأخرى للتحركات البشرية والقيام بذلك في مرحلة مبكرة لإنقاذ الناس من الرحلات المحفوفة بالمخاطر التي تعرض اللاجئين لمخاطر الاتجار بالبشر.

23 - **السيدة مهدييفا** (أذربيجان): قالت إن بلدها يشعر بالقلق إزاء الزيادة الحادة الأخيرة في عدد اللاجئين والنازحين داخليا في جميع أنحاء العالم، حيث يبلغ متوسط حالات النزوح الجديدة 000 37 حالة يوميا. ويتمثل الالتزام الأساسي للدول في توفير الحماية لهم من الظروف المتنوعة التي أجبرتهم على مغادرة ديارهم. وذكرت أن المجتمع الدولي تقع على عاتقه مسؤوليةٌ مشتركة عن معالجة الأسباب الجذرية للنزوح عن طريق وضع تدابير فعالة متعددة الأطراف لضمان سلامة وكرامة ملايين الأشخاص المتضررين من النزاعات العنيفة والفقر وعدم المساواة والاضطهاد وتغير المناخ والكوارث.

24 - وأضافت قائلة إنه يجب في الوقت نفسه السماح للنازحين قسرا الفارين من النزاع المسلح بالعودة إلى ديارهم وممتلكاتهم ومقتنياتهم، ولا سيما في المناطق التي توقفت فيها الأعمال العدائية فعلياً. ولا يمكن التذرع بعدم التوصل إلى اتفاق بشأن المسائل السياسية للتقصير في معالجة المشكلات الناجمة عن استمرار تعمد عدم احترام القانون الدولي في حالات النزاع المسلح والاحتلال الأجنبي. وأوضحت أن ضمان الحق في العودة يشكل رفضا قاطعا للتطهير العرقي ويبعث برسالة عدالة مهمة إلى النازحين من ديارهم وأراضيهم، مما يزيل مصدرا للتوتر والنزاع المحتملين في المستقبل. وأعربت عن أسفها إزاء الزيادة المستمرة في عدد اللاجئين والنازحين داخليا، وكذلك الخطاب المتعصب ضدهم في كثير من البلدان. وذكرت أن التدابير القائمة على كره الأجانب والعنصرية تزيد من تهميش هؤلاء الناس وتولد المزيد من العنف بين الطوائف.

25 - ومضت تقول إن أذربيجان تسجل واحدا من أعلى مستويات النزوح الداخلي في العالم، الذي نتج عن العدوان الخارجي وما تلاه من احتلال عسكري لخُمس أراضيها، والإخلاء القسري الجماعي لجميع الأذربيجانيين من ديارهم، فضلا عن التطهير العرقي المرتكب ضدهم. ووفقا لآخر تعداد للسكان، يوجد حاليا 000 741 نازح داخليا في أذربيجان، 30 في المائة منهم من الأطفال. وقد نشأ جيل كامل من الأطفال والشباب في المخيمات والمستوطنات المدمجة دون أن يعرف من الحياة التشرد.

26 - واسترسلت قائلة إن الحكومة بذلت جهودا متواصلة لضمان زيادة الحماية للنازحين داخليا وحقوقهم في مجالات الإسكان والتعليم والرعاية الصحية والعمالة وسبل العيش والضمان الاجتماعي. وقالت إن التدابير الاجتماعية الفعالة أدت إلى انخفاض معدل الفقر بين النازحين داخليا من 75 في المائة إلى 12 في المائة في السنوات الخمس عشرة الماضية. فقد زُود أكثر من 000 300 نازح داخليا بمنازل جديدة في المستوطنات المنشأة حديثا. وذكرت أن جميع النازحين داخلياً يحق لهم الحصول على تعليم مجاني في أي مدرسة أو جامعة حكومية، والحصول على رعاية طبية مجانية.

27 - وأردفت تقول إن السنوات العشرين الماضية شهدت إنفاق أكثر من 6 بلايين دولار لحل المشاكل الاجتماعية للنازحين داخليا. وقد كانت المسؤولية الرئيسية التي اضطلعت بها الحكومة فيما يتعلق بحماية ومساعدة هؤلاء محل اعتراف على نطاق واسع، بما في ذلك من جانب المقررة الخاصة المعنية بحقوق الإنسان للمشردين داخليا، التي تؤيد أذربيجان ولايتها بقوة. غير أن عودة النازحين داخليا بأمان وكرامة إلى ديارهم وممتلكاتهم هي وحدها التي يمكن أن تعيد بالكامل حقوقهم الإنسانية المنتهكة.

28 - واستطردت قائلة إن أذربيجان طرفٌ في الاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين والبروتوكول الملحق بها، والاتفاقية المتعلقة بوضع الأشخاص عديمي الجنسية، والاتفاقية المتعلقة بخفض حالات انعدام الجنسية. وأعربت عن تأييد حكومة بلدها للاتفاق العالمي بشأن اللاجئين وتطلعها إلى المنتدى العالمي الأول للاجئين المقرر عقده في كانون الأول/ديسمبر 2019.

29 - وفي ختام كلمتها، قالت إن أذربيجان انضمت إلى حملة المفوضية للقضاء على مشكلة عديمي الجنسية وأدخلت تغييرات على تشريعاتها الوطنية، بما في ذلك تبسيط إجراءات تجنيس اللاجئين، الذين يمكنهم الآن التقدم بطلب للحصول على الجنسية بعد خمس سنوات من الإقامة الدائمة في البلد. وأعربت عن تقدير وفد بلدها للدعم الذي تقدمه المفوضية في المساعدة على إنشاء نظام فعال للجوء في البلد. وتشارك أذربيجان في المبادرة الإقليمية لتحسين ظروف اللجوء في أوروبا الشرقية وجنوب القوقاز، وتلتزم بتحسين تشريعاتها الوطنية وممارساتها ذات الصلة بما يتماشى مع المعايير الدولية.

30 - **السيدة فوفانا** (بوركينا فاسو): قالت إن وفد بلدها لا يزال يشعر بالقلق إزاء الارتفاع المثير للجزع في عدد النازحين في جميع أنحاء العالم، الذين يوجد أكثر من 80 في المائة منهم في البلدان النامية. ومع استمرار بلدها في استضافة المهاجرين الوافدين من عدد من البلدان، وضعت الحكومة الإطار القانوني والمؤسسي المناسب لتلبية احتياجاتهم الملحة. وساقت مثالا على ذلك اللجنة الوطنية للاجئين التي تعمل على تحقيق هذه الغاية بالتنسيق الوثيق مع جميع الإدارات الوزارية المعنية ومع منظومة الأمم المتحدة. ومنذ بداية الأزمة

في مالي في عام 2012، استضافت بوركينا فاسو آلاف اللاجئين الماليين وعاد العديد منهم إلى ديارهم وفقا للاتفاق الثلاثي المبرم بين حكومتي بوركينا فاسو ومالي والمفوضية.

31 - وأعربت عن شعورها بالأسف لأن الهجمات الإرهابية التي تشهدها بوركينا فاسو منذ عام 2016 أدت إلى أزمة أمنية وإنسانية لم يسبق لها مثيل تؤثر على ما يقرب من 1,5 مليون شخص. ووفقاً لإحصاءات الأمم المتحدة، كان عدد من تستضيفهم بوركينا فاسو قد بلغ في تشرين الأول/أكتوبر 2019 ما يقرب من 000 12 مهاجر وطالب لجوء من مالي، ونحو 000 6 مهاجر من كوت ديفوار، و 000 25 لاجئ مالي، و 320 486 نازحا داخلياً. ولضمان تقديم استجابة إنسانية مناسبة، اعتمدت الحكومة خطة طوارئ، ولكن يجب أولا تهيئة الظروف الأمنية اللازمة لنجاح الخطة. ولذلك حثت المجتمع الدولي على اتخاذ إجراءات عاجلة لتحسين الحالة الأمنية العامة على الصعيد الإقليمي، ولا سيما الأزمة في ليبيا.

32 - وأضافت تقول إن الحكومة تعمل مع الشركاء الإنسانيين الوطنيين والدوليين، بما في ذلك الأمم المتحدة، لدعم اللاجئين والنازحين داخليا، وتعرب عن امتنانها لهم جميعا على المساعدة المقدمة حتى الآن. غير أن وفد بلدها يدعو إلى بذل مزيد من الجهود لإقامة شراكات من هذا القبيل مع الدول والمنظمات الإنسانية. ويشكل ترشيح بوركينا فاسو لعضوية اللجنة التنفيذية لبرنامج المفوضية جزءا من عملها الرامي إلى تعزيز التعاون مع منظومة الأمم المتحدة.

33 - وأعربت عن ترحيب وفد بلدها بالعمل اليومي الذي يقوم به العاملون في المجال الإنساني لصالح اللاجئين والمشردين، وقالت إنه يدعو إلى اتخاذ تدابير مناسبة لحماية هؤلاء الأفراد، ويناشد المجتمعَ الدولي توفير الموارد المالية التي تحتاجها المفوضية لسد عجزها. ويدعو أيضا إلى وضع حد لخطاب الكراهية ضد اللاجئين والنازحين داخلياً.

34 - **السيدة هينوك** (إثيوبيا): قالت إن حكومة بلدها تواصل تعزيز الصلة القائمة بين المساعدة الإنسانية والتدخلات الإنمائية وإنشاء نُهج شاملة للاستجابة لاحتياجات اللاجئين. وأضافت أن الحكومة أبدت التزاما قويا تجاه اللاجئين من خلال سن قانون جديد للاجئين، وإعادة تنظيم وكالة شؤون اللاجئين والعائدين، وسن قانون جديد للمجتمع المدني من أجل إنشاء الهياكل الأساسية القانونية والمؤسسية اللازمة لاتخاذ تدابير جامعة وشاملة لتلبية احتياجات اللاجئين. ويؤدي قانون اللاجئين المنقح، الذي يكفل طائفة من الحقوق، منها حرية التنقل، وتسجيل الوقائع الحيوية، والوصول إلى سوق العمل، دورا حاسما في تهيئة بيئة تمكينية لتحسين حياة اللاجئين جنبا إلى جنب مع حياة المجتمعات المضيفة.

35 - وأضافت قائلة إن بلدها قد أحرز تقدما كبيرا في ضمان حصول اللاجئين على التعليم في جميع المراحل. وبفضل الدعم المقدم من الشركاء الإنمائيين والمفوضية، بلغ إجمالي معدل التحاق الأطفال اللاجئين بالمدارس الابتدائية في إثيوبيا 74 في المائة، وبلغ معدل التحاقهم بالتعليم الثانوي 12 في المائة، والتحق 600 3 طالب لاجئ بجامعات مختلفة. كما أن الاتفاق الإثيوبي لتعزيز فرص العمل، الذي يهدف إلى توفير 000 30 فرصة عمل للاجئين، يسير على قدم وساق من خلال نهج متعدد الشركاء. ولكن بالنظر إلى ضخامة عدد اللاجئين، فإن الحاجة إلى توسيع نطاق هذه المشاريع تتطلب عملا متضافرا من جانب الشركاء في التنمية.

36 - ومضت تقول إن إثيوبيا واصلت توفير الحماية والمساعدة للاجئين وملتمسي اللجوء باستخدام مواردها المحدودة المتاحة. وفي حين تستضيف إثيوبيا حالياً ما يقرب من 000 940 لاجئ، مع وصول 000 65 لاجئ جديد في عام 2019، لا تزال خطتها الرامية إلى الاستجابة لاحتياجات اللاجئين تعاني للأسف من نقص خطير في التمويل حيث لم تُمول إلا نسبة 37 في المائة من ميزانية عام 2019 البالغة 346,5 مليون دولار حتى الآن. وقد أجبرت هذه الفجوة الهائلة الحكومةَ على إعطاء الأولوية للمساعدة المنقذة للحياة على خطط الاعتماد على الذات الطويلة الأجل. كما أن النقص المزمن في التمويل يعرض للخطر الجسيم رفاه الأشخاص الذين تعنى بهم المفوضية على عدة مستويات، ولا سيما من حيث تلبية احتياجاتهم من المياه المأمونة والنظيفة، والمأوى، وتوفير مواد الإغاثة الأساسية والغذاء.

37 - وقالت في ختام كلمتها إن من المهم في الفترة السابقة للمنتدى العالمي للاجئين أن يُبذل فيها كلُ جهد ممكن لضمان نجاحه. والواقع أن المنتدى يمثل اختبارا حقيقيا للتصميم على تنفيذ الاتفاق العالمي بشأن اللاجئين. وقالت إن إثيوبيا، بوصفها أحد المشاركين في عقد المنتدى، تدعو المجتمعَ الدولي إلى التعهد بتقديم تبرعات، وتبادل المعلومات بشأن أفضل الممارسات، وإقامة شراكات جديدة وفقا لمبدأ الإنصاف في تقاسم الأعباء والمسؤوليات على نحو معقول. وستضطلع إثيوبيا بدور نشط في قيادة وتنسيق المنتدى العالمي للاجئين على أعلى مستوى.

38 - **السيد أخيغبي** (نيجيريا): قال إنه يود أن يعرب عن تقدير وفد بلده للمفوضية لدعمها المتواصل لحكومة نيجيريا في أعقاب الأزمة الإنسانية الهائلة الناجمة عن أعمال جماعة بوكو حرام المتمردة. وأبدى استعداد حكومة بلده للعمل مع جميع أصحاب المصلحة من أجل إيجاد حلول دائمة لمسألة النزوح القسري، وأعرب عن التزامها بإنهاء جميع أشكال انعدام الجنسية بحلول عام 2024.

39 - وأضاف قائلا إنه على الرغم من أن اعتماد الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية والاتفاق العالمي بشأن اللاجئين أمر جدير بالترحيب، يجب على المجتمع الدولي أن يحول هذين الصكين إلى إجراءات يكون لها أثر إيجابي على من يجبرون على الفرار من ديارهم. وذكر أن من المهم، في هذا الصدد، الإشارة إلى أن الالتزام بمبدأ الإنصاف في تقاسم الأعباء والمسؤوليات، الذي يركز عليه الاتفاق العالمي بشأن اللاجئين، لن يتحقق إلا من خلال تعزيز التعاون والتآزر على الصعيد الدولي، والأهم من ذلك، التضامن الموضوعي مع بني البشر تمشيا مع مبدأ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 الداعي إلى عدم ترك أحد خلف الركب.

40 - وأردف قائلا إن نيجيريا تواصل العمل عن كثب مع جيرانها وجميع أصحاب المصلحة لضمان معالجة الأسباب الجذرية لحالات النزوح معالجة سليمة. فعلى الصعيد الإقليمي، يسّرت إنشاء آليات إقليمية قوية للتصدي لانعدام الأمن وتوفير الحماية لجميع النازحين، بسبل منها القوة المشتركة المتعددة الجنسيات وخريطة الطريق لمنع العنف الجنساني في منطقة بحيرة تشاد، ضمن مبادرات أخرى.

41 - واسترسل يقول إن الحكومة تسعى على الصعيد الوطني إلى التصدي بصورة شاملة للتحديات التي تواجه اللاجئين والنازحين داخليا من خلال سياسات استراتيجية ومبادرات نابعة من الداخل. وقد أعادت تنظيم وتطوير إطار إنساني جديد يهدف إلى تفعيل الصلة القائمة بين العمل الإنساني والتنمية، مسترشدة بالمبادئ الأساسية المتمثلة في إعادة الإعمار وإعادة التأهيل وإعادة التوطين وإعادة الإدماج وتحقيق المصالحة. كما أنشأت وزارة جديدة للشؤون الإنسانية وإدارة الكوارث والتنمية الاجتماعية لتعزيز تنسيق جميع التدخلات الإنسانية والاجتماعية في البلد وتعزيز القدرة الحالية لأصحاب المصلحة المحليين على توفير الحماية الاجتماعية المناسبة والشاملة منذ بداية أي أزمة إنسانية. ومن شأن الدعم المقدم من المفوضية وشركائها والمنظمات الدولية الأخرى وأصحاب المصلحة أن يساعد على زيادة تعزيز التأهب والاستجابة على الصعيد المحلي.

42 - واستطرد يقول إن نيجيريا ملتزمة بضمان عودة اللاجئين طوعا إلى ديارهم بأمان وكرامة، وأنها تواصل تكييف جهودها من أجل تهيئة بيئة مواتية في هذا الصدد. وينبغي للدول المضيفة للاجئين أن تمتنع دائماً عن ممارسة ضغط لا مبرر له على اللاجئين يرقى إلى مستوى الإخلاء القسري. وأعرب عن امتنان حكومة بلده للدعم الذي تقدمه المفوضية منذ أن بدأت نيجيريا برامج الإعادة إلى الوطن وإعادة التوطين لفائدة مواطنيها المشردين.

43 - وقال إن وفد بلده يرحب بإنشاء الفريق الرفيع المستوى المعني بالتشرد الداخلي، الذي سيوجه الانتباه العالمي إلى محنة المشردين داخليا. وستؤدي التوصيات التي يُتوقع أن يصدرها الفريق بشأن النهج والاستجابة لهذه المسألة أيضا إلى زيادة تعزيز تنفيذ اتفاقية الاتحاد الأفريقي لحماية ومساعدة النازحين داخليا في أفريقيا. وقال إن وفد بلده يتطلع إلى تشكيل فريق يعكس التزامات البلدان والمناطق التي تستضيف النازحين داخليا. وسيتيح المنتدى العالمي للاجئين المقبل فرصةً أخرى للدول الأعضاء للإعراب عن تضامنها مع الدول المضيفة للاجئين، التي هي في معظمها بلدان منخفضة الدخل ومتوسطة الدخل.

44 - **السيد ربيع** (المغرب): قال إن المجتمع الدولي مجمع في اتفاقه على ضرورة احترام المعايير الدولية، ولا سيما القانون الدولي الإنساني، التي تشمل حماية اللاجئين والأشخاص الذين يعيشون في مخيمات. ولذلك، أعرب عن شعوره بالأسف لأن اللاجئين ما زالوا محرومين من الحماية الدولية المقررة بموجب القانون الدولي الإنساني. والشرط الأساسي الذي يضمن تقديم هذه الحماية من المفوضية هو أنشطة تعداد اللاجئين وتسجيلهم، وهي أحد التزاماتها القانونية. ولا يمكن لأي حجة، ناهيك عن الحجة السياسية، أن تبرر حرمان اللاجئين من الحق في التعداد والتسجيل، الذي يهدف تحديدا إلى ضمان حقوقهم الإنسانية الأساسية مع الوقوف على احتياجاتهم وتحديد حجمها. وفي ظل غياب هذا التسجيل، سيستمر تقديم المعونة الإنسانية فقط على أساس تقديرات أدت طبيعتها غير الدقيقة إلى السماح بانحراف وجهتها لتذهب إلى جماعات غير مسلحة، كما تفيد التقارير بذلك ولا يزال هذا هو الوضع القائم للأسف.

45 - وأضاف قائلا إن وفد بلده يلاحظ مع الأسف أنه لم يحرز أي تقدم منذ أكثر من 40 عاما فيما يتعلق بالسكان المحتجزين في مخيمات البوليساريو الذين يواصلون للأسف دفع ثمن التلاعب السياسي بحالتهم. وحتى الآن، تواصل المفوضية التعامل مع معارضة ترفض رفضا قاطعا السماح لها بإجراء تعداد للسكان وتسجيلهم على نحو

موثوق بـه، على الرغم من النداءات التي وجهت من أجل إجراء هذه العمليـة دون قيود، بمـا في ذلـك من الأمين العـام. وفي ظـل هـذه الظروف، فإن تسـجيل السـكان الذين يعيشـون في مخيمات البوليسـاريو له أهمية حيوية أكثر من أي وقت مضـــى لكي تتمكن المفوضـــية من تنفيذ ولايتها والتوصل إلى حل دائم، ألا وهو عودتهم إلى المغرب.

البند 68 من جدول الأعمال: القضـــاء على العنصـــرية والتمييز العنصـــري وكراهية الأجانب وما يتصـــل بذلك من تعصـــب *(تابع)* (A/74/18)

(أ) **القضاء على العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصـــل بذلك من تعصـــب** *(تابع)* (A/74/253)

(ب) **التنفيذ الشـــامل لإعلان وبرنـامج عمل ديربان ومتـابعتهمـا** *(تـابع)* (A/74/173 و A/74/274 و A/74/308 و A/74/312 و A/74/321)

البند 69 من جدول الأعمال: حق الشـعوب في تقرير المصـير *(تابع)* (A/74/244 و A/74/309)

46 - **الســـيدة مهدييفا** (أذربيجان): قالت إن وفد بلدها أحاط علما بتقرير الأمين العام عن حق الشعوب في تقرير المصير (A/74/309) ويود إبداء التعليقات التالية:

47 - أولا، اعتُرف على نطاق واسـع بحق تقرير المصـير على أنه يسري على شـعوب الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي وعلى الشـعوب التي تعيش تحت الاسـتعباد الأجنبي وهيمنته واسـتغلاله، بما في ذلك الشـعوب التي تعيش تحت الاحتلال العسكري الأجنبي. وقد أُعيد تأكيد ذلك في الصكوك الدولية ذات الصلة، وفي السوابق القضائية لمحكمة العدل الدولية، وفي العديد من قرارات الأمم المتحدة.

48 - ثانيا، اعتُرف بأن تقرير المصـير يسـري على شـعوب الدول المسـتقلة ككل وينص على حقها في اختيار شـكل الحكم الخاص بها دون تدخل خارجي وعلى المشـاركة في تسـيير الشـؤون العامة على مستويات ملائمة.

49 - ثالثا، لا الأحكام المتعلقة بتقرير المصـير في مختلف الوثائق الدولية، ولا ممارســات الدول تشــهد على وجود الحق في انفصــال الأقليات القومية أو العرقية بشكل انفرادي، بما في ذلك كوسيلة للعقاب أو الجبر. ومن شأن القول بغير ذلك أن يكون بمثابة تهديد لوحدة جميع المجتمعات المتعددة القوميات وتشـجيع للتمييز والتعصـب على أسـس عنصرية وعرقية ودينية.

50 - رابعا، لا يمكن دعم مطالبات تقرير المصـــير عندما تكون موجَّهة من الخارج ومقترنة بمســـاعدة خارجية ومصـــحوبة بانتهاكات للقانون الدولي، بما في ذلك قواعده الآمرة، مثل القواعد التي تحظر التهديد باسـتخدام القوة أو اسـتخدامها ضـد سـيادة الدول وسـلامتها الإقليمية.

51 - وأردفت قائلة إنه على الرغم من ذلك فإن ســوء التفســير الواضـح للحق في تقرير المصـير يسـتمر في بعض الحالات، لا سـيما عند الإشـارة إلى هذا الحق لتبرير الاسـتخدام غير المشـروع للقوة والاحتلال العســكري ومحاولات الانفصــال الانفرادية المدعومة من الخارج. وقالت إن الخصائص المتصلة بمعايير عدم المشروعية تتجلى في عدوان أرمينيا المستمر على أذربيجان. فعلى الرغم من مفهوم تقرير المصير المعتمد في القانون الدولي، لا تدخر أرمينيا جهدا لفرض الرأي القائل بأن هذا المبدأ يمكن تطبيقه في شـكل انفصـال انفرادي للأقلية العرقية الأرمينية التي تعيش في منطقة ناغورنو كاراباخ في أذربيجان.

52 - وتابعت بقولها إنه عشـية اسـتقلال أذربيجان، تم التأكيد على أعلى المستويات الدستورية على عدم المشروعية، داخل النظام القانوني السـوفياتي، لأي محاولات تهدف إما إلى توحيد منطقة ناغورنو كاراباخ مع أرمينيا أو إلى انفصـــالها عن أذربيجان. وإن عملية تحديد إقليم أذربيجان وهو يدخل مرحلة الاســتقلال وفي ضــوء القانون الواجب التطبيق شملت بوضوح إقليم ناغورنو كاراباخ.

53 - وأضـــافت تقول إن الحالة التي أعقبت اســـتقلال أذربيجان والإجراءات التي اتخذتها أرمينيا كانت واضحة أيضا. وأي محاولة تقوم بها أرمينيا لتشجيع انفصال ناغورنو كاراباخ أو التدبير لذلك الانفصال أو إدامته هي محاولة غير مشـــروعة بكل بســـاطة في نظر القانون الدولي وترقى إلى مستوى انتهاك لمبدأ احترام السلامة الإقليمية. وذكرت أن مجلس الأمن قد أدان، في قراراته 822 (1993) و 853 (1993) و 874 (1993) و 884 (1993)، اســـتخدام القوة ضـــد أذربيجان واحتلال أراضـــيها، والهجمات على المدنيين فيها وقصـــف مناطقها المأهولة بالسكان، وأكد من جديد على احترام سيادة أذربيجان وسلامتها الإقليمية، وحرمة حدودها الدولية، وعدم جواز الاستيلاء على الأراضي باستخدام القوة.

54 - وواصلت كلامها قائلة إنه ردا على المطالبات الإقليمية الصادرة عن أرمينيا وإجراءاتها القسرية، أكد المجلس مجددا في تلك القرارات أن منطقة ناغورنو كاراباخ جزء لا يتجزأ من أذربيجان، وطالب بانسحاب قوات الاحتلال انسحابا فوريا وكاملا وغير مشروط من جميع الأراضي المحتلة. وأشارت إلى أنه على هذا الأساس، تم التأكيد مرارا وتكرارا على الصعيد الدولي وبطريقة لا يشوبها أي لبس على عدم مشروعية النظام التابع الذي أنشأته أرمينيا على أساس عرقي في الأراضي المحتلة في أذربيجان.

55 - واسترسلت قائلة إنه يترتب على ما سبق أن مطالبات أرمينيا بـ "الدولة المستقلة" لناغورنو كاراباخ نتيجة لادعاء إعمال سكانها الأرمن للحق في تقرير المصير هي مطالبات لا سند لها في القانون الدولي، ومن ثم فهي باطلة ولاغية من أساسها.

56 - وقالت في ختام كلمتها إنه من غير الممكن ممارسة أي حق كان بوسائل غير مشروعة وعلى حساب انتهاك حقوق الآخرين. فحقوق الإنسان والحريات الأساسية هي ذات طابع عالمي وتشمل البشرية جمعاء. ويجب احترام هذه الحقوق على قدم المساواة ودون تمييز.

57 - **السيد موسى** (مصر): قال إن الحكومة الإسرائيلية لا تزال ترفض التعاون مع ولاية المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام 1967، إذ لا تمنحه حق زيارة هذه الأراضي أو زيارة إسرائيل، منتهكة بذلك التزامات البلد بموجب القانون الدولي. وهذا السلوك لا يخدم مصالح أي طرف. فبعد 50 عاما من الاحتلال الإسرائيلي - وهو أطول احتلال عسكري في التاريخ الحديث - لم يتقدم المجتمع الدولي نحو ما يجعله أقرب إلى إعمال حق الشعب الفلسطيني غير القابل للتصرف في تقرير المصير، وهو حق مكرس في العهدين الدوليين الخاصين بحقوق الإنسان. وفي الوقت ذاته، تحرم قواتُ الاحتلال الشعبَ الفلسطيني بصورة منهجية من حقوقه وكرامته يوميا، ويسود عدم الاستقرار في الضفة الغربية وقطاع غزة، وذلك نتيجة مباشرة لسياسات الاحتلال.

58 - وتابع بقوله إنه لن يكون هناك طريق إلى السلام والاستقرار الإقليميين في ظل غياب حل عادل ودائم لقضية فلسطين يحقق تطلع الشعب الفلسطيني إلى إقامة دولة مستقلة داخل حدود عام 1967، وعاصمتها القدس الشرقية، تمشيا مع القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة.

59 - واسترسل قائلا إن الزيادة غير المسبوقة في مظاهر كراهية الأجانب وكراهية الإسلام والعنصرية والتمييز العنصري على الصعيد العالمي يمكن أن تُعزى إلى ظهور حركات اليمين المتطرف في جميع أنحاء العالم. فهذه الحركات تسعى إلى بناء برامجها السياسية على أساس التحريض والكراهية والإقصاء الاجتماعي لجماعات محدَّدة دينية أو عرقية أو قومية أو غيرها من الجماعات، مستغلة بذلك المفاهيم الخاطئة والمخاوف غير المبررة لتحقيق غايات سياسية ضيقة الأفق. وأردف قائلا إن كراهية الأجانب والتعصب والعنصرية والتمييز تنتهك حقوق الإنسان الأساسية وكرامته، ومن ثم فإنها تشكل خطرا على السلام والأمن الدوليين والتنمية والاستقرار الاجتماعي. وهي أيضا لا تتوافق مع الديمقراطية وسيادة القانون.

60 - **السيد بوفيدا بريتو** (جمهورية فنزويلا البوليفارية): قال إن بلده ملتزم التزاما كاملا بإقامة عالمٍ مترابطٍ ومتنوعٍ ثقافيا وخالٍ من التمييز العنصري وكراهية الأجانب وأي شكل ذي صلة من أشكال التعصب. فتزايد مظاهر العنصرية وكراهية الأجانب والتمييز في جميع أنحاء العالم أمر مشين وغير مقبول ومثير للجزع. ولا يؤدي الخطاب الإقصائي والعنصري والمنطوي على كراهية الأجانب السائد في بعض البلدان المتقدمة النمو أو حتى في بعض البلدان النامية حيث يروِّج له القادة السياسيون أو الجماعات الطائفية إلا إلى تفاقم معاناة الفئات الضعيفة أو الأقليات، وهو مثال محزن للبشرية. كما يساعد تزايد استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الجديدة على نشر رسائل الكراهية والتعصب، مما يولد توترات عالمية تقوض جهود السلام.

61 - وأضاف قائلا إن اللاجئين والمهاجرين الفارين من النزاعات المسلحة أو من ظروف مؤلمة هم في كثير من الأحيان ضحايا للتمييز وإساءة المعاملة اللذين ينتهكان حريتهم وحقوق الإنسان الواجبة لهم، رغم أهمية المساهمة التي يقدمونها إلى المجتمعات المضيفة لهم. ومن الواجب على الدول والمجتمعات ككل أن تدين هذه الحالة المأساوية وأن تصححها.

62 - ومضى يقول إن فنزويلا بلد مسالم رحب طوال عقود عديدة بمئات الآلاف من اللاجئين من جميع أنحاء العالم هربا من الحرب وبحثا عن حياة أفضل، مما مكَّنهم من إعادة بناء حياتهم في بلدٍ خالٍ من التمييز. ففي الوقت الراهن، لا يزال الملايين من الكولومبيين والآلاف من رعايا بيرو وإكوادور وشيلي والأرجنتين ومن جنسيات أخرى الذين يعيشون في فنزويلا يثرون حياتها الوطنية بثقافاتهم ووجودهم. ولم يتعرضوا قط لكراهية الأجانب، بل كانت الدولة تحميهم.

63 - وأردف قائلا إن حكومة بلده تدين استغلال مسألة التنقل البشري لأغراض سياسية، وكذلك تشجيع أعمال كراهية الأجانب

والتعصب البغيضة ضد المواطنين الفنزويليين في بعض بلدان المنطقة وعدم الاكتراث بتلك الأعمال، وهو إرث مؤسف متجذر في تطبيق التدابير القسرية الانفرادية. وأشار إلى أن مثل هذه التدابير الرامية إلى زعزعة الاستقرار السياسي، التي تؤثر على السكان ككل، تغذي خطابا لإضفاء الطابع الأمني على مسألة الهجرة وكراهية الأجانب، على حساب أضعف المواطنين في المنطقة والعالم. وينبغي ألّا تُعالج مسألة الهجرة التي تتسم بالحساسية إلا من خلال الحوار والتعاون.

64 - وواصل كلامه قائلا إن بلده قد عمل بلا كلل على تعزيز ثقافة التعايش والتسامح في المجتمع وإدانة أي مظهر من مظاهر التمييز العنصري وكراهية الأجانب والتعصب من أي نوع كان، متصرفا في ذلك على أساس المبادئ المنصوص عليها في إعلان وبرنامج عمل ديربان. وعلى نحو مماثل، أعرب عن تأكيد فنزويلا مجددا التزامها بالآليات الأخرى في هذا المجال المنشأة داخل منظومة الأمم المتحدة وغيرها من الهيئات دون الإقليمية ودعمها لتلك الآليات.

65 - وقال في ختام كلمته إن فنزويلا بلد متعدد الأعراق والثقافات جعل من عدم التمييز على أساس المولد أو الجنس أو العرق أو الدين أو اللغة أو الميل الجنسي أو أي حالة شخصية أو اجتماعية حقا رئيسيا من حقوق الإنسان في المجتمع. وهي بلد تتعايش فيه ثقافات ومعتقدات ومجموعات عرقية وقوميات متعددة دون تمييز.

66 - **السيدة الموتشو** (المغرب): قالت إن مكافحة العنصرية بجميع أشكالها تشكل أولوية للمجتمع الدولي بأسره، نظرا لما لها من أثر سلبي شامل على التمتع الكامل بحقوق الإنسان. فعلى الرغم من اعتماد الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري في عام 1965، لا تزال آفة العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب منتشرة على نطاق واسع في جميع أنحاء العالم، وهي تتخذ أشكالا جديدة لم تُؤخذ في الحسبان في الاتفاقية. ففي كثير من مناطق العالم، حدثت زيادة مثيرة للقلق في العنف العنصري المتصل بالحالة الاقتصادية إضافة إلى تنامي الأيديولوجيات السياسية المنطوية على العنصرية وكراهية الأجانب. وقالت إن مظاهر العنصرية تُشاهَد بشكل متزايد في المناسبات الانتخابية والرياضية، في حين يروج بعض وسائل الإعلام والأنشطة على الإنترنت بنشاط للدعاية العنصرية.

67 - وأضافت قائلة إنه من المؤسف أن الإطار الدولي الحالي لمنع مظاهر العنصرية هذه لا يزال ضعيفا. ونظرا إلى الطابع المعقد والمتعدد الأبعاد لآفة التمييز العنصري، يلزم اتباع نهج شامل يوفر تدابير وقائية وتصحيحية على السواء ويشمل جميع أصحاب المصلحة الرئيسيين. وقالت إن خطة عام 2030 تتيح فرصا ثمينة لإنهاء العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب. ويمكن أيضا استخدام المناسبات الرياضية الكبيرة التي تُبث عبر القنوات التلفزيونية للترويج لرسائل التسامح والتقبل.

68 - وواصلت كلامها قائلة إن حكومة بلدها قد اعتمدت سلسلة من التدابير لمكافحة آفة العنصرية ومتابعة توصيات مؤتمر استعراض ديربان. وأشارت إلى أن دستور المغرب يكرس رؤية مجتمع متنوع ولكنه موحد يتمتع فيه جميع الأشخاص تمتعا كاملا بحقوق الإنسان الواجبة لهم وتُحظر فيه جميع أشكال التمييز. ويتمتع الرعايا الأجانب أيضا بالحماية من التمييز بموجب الدستور. وقد أُجريت علاوة على ذلك سلسلة من الإصلاحات لحماية حقوق المهاجرين في المغرب.

69 - **السيد ربيع** (المغرب): قال إن القانون الدولي يتطور باستمرار وينطبق الشيء نفسه على مبدأ تقرير المصير. وأضاف أن هذا المفهوم قد تجسد لأول مرة في قرار الجمعية العامة 1514 (د-15)، الذي اتُّخذ في سياق محدد اتسم بحركات الاستقلال العالمية في الخمسينات والستينات من القرن الماضي. وأشار إلى أنه مع ذلك، ولتجنب أي تفسير موسَّع لمبدأ تقرير المصير، أعقب القرار مباشرة قرار الجمعية العامة 1541 (د-15)، الذي حدد الشروط التي يمكن في ظلها أن يُقال إن إقليما غير متمتع بالحكم الذاتي قد وصل إلى مرحلة الحكم الذاتي، أي استقلاله، أو دخوله الحر في رابطة مع دولة مستقلة، أو اندماجه في دولة مستقلة. وذكر أن ذلك القرار استُكمل لاحقا بقرار الجمعية العامة 2625 (د-25) الذي أكد مجددا أن تقرير المصير يمكن أن يُطبَّق عن طريق إنشاء دولة مستقلة ذات سيادة، أو الارتباط الحر بدولة مستقلة أو الاندماج فيها، أو اكتساب أي مركز سياسي آخر يحدده الشعب بحرية. وقال إن ذلك القرار نص أيضا على أنه ينبغي عدم تأويل أي شيء مما ورد فيه على أنه يُرخِّص بأي عمل أو يشجع على أي عمل من شأنه أن يمزق أو يقوض، كليا أو جزئيا، السلامة الإقليمية أو الوحدة السياسية للدول المستقلة ذات السيادة.

70 - وأردف قائلا إن تقرير المصير لا يمكن أن يمارس على حساب السلامة الإقليمية. فمبدأ السلامة الإقليمية للدول مبدأ مقدسٌ مكرسٌ في الفصل الأول من ميثاق الأمم المتحدة وفي القرار 1514 (د -15)، الذي ينص على أن أي محاولة تستهدف التقويض الجزئي أو الكلي للوحدة القومية والسلامة الإقليمية لأي بلد تكون متنافية مع مقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه.

71 - وتابع كلامه قائلا إن من الناحية العملية، شهد تطبيق مبدأ تقرير المصير تطورات كبرى. فقد استُخدم هذا المبدأ في المقام الأول لتحقيق الاستقلال في الخمسينات والستينات من القرن الماضي عن طريق تمزيق الامبراطوريات الاستعمارية السابقة، في حين يُستخدم حاليا لمنح الحكم الذاتي لدول قومية وإضفاء الطابع الديمقراطي عليها من أجل تجنب "بَلْقَنتها"، ومن ثم ضمان السلم والاستقرار على الصعيدين الإقليمي والدولي. ومضى يقول إن الاتجاه السائد هو مؤيد بالتالي للاستقلال الذاتي، الذي يُعبَّر عنه من خلال الديمقراطية على الصعيد المحلي والمشاركة الاقتصادية والحفاظ على الهويات القبلية واللغوية والثقافية وتعزيزها. وذكر أنه في عدة حالات، أتاح هذا المفهوم الأصيل والديمقراطي والحديث المتمثل في تقرير المصير تجاوز وضع قائم وتعزيز السلام والثقة والمصالحة. وقال إن هذه المفاهيم الجديدة والرائدة لتقرير المصير يمكنها أن تتيح للسكان التمتع الكامل بحقوقهم.

72 - وأخيرا، قال إن المغرب يدعو حكومة ناميبيا إلى أن تكفل فورا ودون شروط حق تقرير المصير لشعب كابريفي في ناميبيا. وأفاد بأن المغرب على استعداد لتقديم أي دعم لازم لتحقيق هذه النتيجة، بسُبُل منها إجراء استفتاء، وبأنه يحث الأمم المتحدة على معالجة هذه المسألة تمشيا مع الوعد المقطوع بعدم ترك أحد خلف الركب في خطة عام 2030.

73 - **السيدة العيسائي** (الإمارات العربية المتحدة): قالت إن بلدها يحتفل بعام 2019 بوصفه عاما للتسامح. والإمارات العربية المتحدة تهدف، من خلال ذلك، إلى تعميق قيم التسامح الثقافي والديني والاجتماعي والحوار وتقبل الآخرين. وأشارت إلى أن الإمارات العربية المتحدة، في هذا السياق، أعلنت في أيلول/سبتمبر 2019 عن تشييد بيت العائلة الإبراهيمية في العاصمة أبو ظبي، الذي سيضم كنيسة ومسجدا وكنيسا يهوديا ضمن صرح واحد. وقالت إن من شأن هذا المشروع، وهو الأول من نوعه، أن يعزز الحوار وتبادل الأفكار بين الأديان.

74 - واسترسلت قائلة إنه فيما يتعلق بمكافحة الأشكال المعاصرة من العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، اعتمدت الإمارات العربية المتحدة إطارا قانونيا يتماشى مع المعايير الدولية، بما في ذلك القانون الاتحادي رقم (2) لسنة 2015 بشأن مكافحة التمييز والكراهية، الذي يقضي بتجريم الأفعال المرتبطة بازدراء الأديان. وقالت إن هذا القانون يهدف إلى تعزيز ثقافة التسامح والقضاء على جميع أشكال التمييز، سواء كانت عنصرية أو دينية أو ثقافية. وأفادت بأنه قد تم تعيين أول وزير دولة معني بالتسامح في عام 2016. كما اعتُمد برنامج وطني للتسامح نص على إنشاء مركز وطني معني بالتسامح، سيُجري بحوثا ويرصد جميع أشكال الكراهية والتطرف والتعصب، وسيوفر معلومات عن أفضل الممارسات في هذا المجال.

75 - وأضافت تقول إنه في مطلع عام 2019، قام البابا فرنسيس بزيارة تاريخية إلى البلد، وهي أول زيارة بابوية إلى منطقة الخليج. وخلال الزيارة، شارك أكثر من 135 ألف كاثوليكي في قداس خاص أُقيم في أبو ظبي. وأردفت بقولها إن مجلس حكماء المسلمين نظم مؤتمرا عالميا بشأن الأخوة الإنسانية ليتزامن مع الزيارة، وقَّع خلالها البابا فرنسيس والإمام الأكبر للأزهر وثيقة عن الأخوة الإنسانية، تهدف إلى تعزيز الوئام بين الشعوب.

76 - وواصلت كلامها قائلة إن دولة الإمارات العربية المتحدة تتخذ موقفا حازما ضد جميع أشكال التطرف والإرهاب، وتتبع سياسة عدم التسامح إطلاقا مع من ينشر الكراهية والعنف أو يقدم المساعدة للجماعات الإرهابية. واختتمت بقولها إن مكافحة التطرف والإرهاب ومن يدعمهما هي أولوية وطنية.

77 - **السيد دي سوزا مونتَيرو** (البرازيل): قال إن بلده يشعر بالقلق إزاء تجدد أعمال العنف والمضايقة والتخويف التي تستهدف الأفراد والمجتمعات المحلية وممتلكاتهم في مختلف أنحاء العالم. ومن واجب المجتمع الدولي تنفيذ المجموعة الواسعة من استنتاجات الأمم المتحدة ومقرراتها وتوصياتها المعتمدة لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، ولا سيما الالتزامات المفصلة بالتنفيذ الكامل والفعال لإعلان وبرنامج عمل ديربان، والوثيقة الختامية لمؤتمر استعراض ديربان، وبرنامج أنشطة العقد الدولي للمنحدرين من أصل أفريقي.

78 - وأضاف قائلا إن العقد الدولي للمنحدرين من أصل أفريقي فرصة تاريخية للمجتمع الدولي للتشجيع على التغيير واتخاذ إجراءات سريعة وحاسمة. وأردف قائلا إنه نظرا لعدم وجود أي بلد يخلو من العنصرية، يجب على جميع البلدان أن تجدد التزامها بتحقيق نتائج ملموسة بحلول نهاية العقد. ولذلك تأسف البرازيل لعدم التوصل بعدُ إلى اتفاق بشأن الطرائق المتعلقة بمنتدى دائم معني بالمنحدرين من أصل أفريقي. وذكر أن هذا المنتدى، بمجرد إنشائه، سيسد ثغرة مؤسسية هامة من خلال توفير صلة مباشرة بالمجتمع المدني. وقال إن من المهم أيضا الشروع في المفاوضات المتعلقة بمشروع إعلان بشأن

تعزيز حقوق الإنسان الواجبة للسكان المنحدرين من أصل أفريقي واحترامها على نحو تام. فصياغة هذا الإعلان ستكون شاهدا على التصميم الثابت على مكافحة جميع أشكال العنصرية والتمييز العنصري. وأضاف أن هذا الإعلان سيعزز أيضا الجهود الرامية إلى ضمان الإعمال الكامل للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمدنية والسياسية لسكان الشتات الأفريقي ومشاركتهم الكاملة في المجتمع على قدم المساواة.

79 - وأردف بقوله إن البرازيل تسعى إلى اتخاذ تدابير عملية للوفاء بتعهداتها بمكافحة التمييز العنصري. ويتمثل أحد هذه التدابير في تنفيذ نظام موحَّد للإعانة الاجتماعية يستند إلى بيانات مصنَّفة جُمعت عن السكان المنحدرين من أصل أفريقي فيما يتعلق بطائفة واسعة من المؤشرات الاقتصادية. وقد أظهرت هذه البيانات أظهرت أن النساء المنحدرات من أصل أفريقي يشكلن غالبية السكان الذين يتلقّون الإعانة من الخدمات الاجتماعية، والأكثر تعرضا لحالات الضعف، وهن الفئة الرئيسية من ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان. وأعرب عن استعداد البرازيل لتقاسم خبرتها في هذه المبادرات الوطنية من أجل الإسهام في جميع الجهود الرامية إلى مكافحة التمييز العنصري.

البيانات المدلى بها في إطار ممارسة حق الرد

80 - **السيدة ستيبانيان** (أرمينيا): قالت، ردا على البيان الذي أدلت به ممثلة أذربيجان، إنه للأسف قد شوهدت للتو محاولة أخرى مخيبة للآمال لإساءة استخدام محفل الأمم المتحدة. وأضافت تقول إن لدى الوفد الأذربيجاني فهما خاصا ومشوها جدا لتعددية الأطراف. وذكرت أنه في البيان الذي أدلى به وفد أرمينيا في إطار هذا البند من جدول الأعمال، أبرز الوفدُ ضرورةَ دعم جميع حقوق الإنسان. وأكدت أن شعب ناغورنو كاراباخ قد مارس حقه في تقرير المصير بما يتوافق تماما مع النظام القانوني القائم في ذلك الوقت، وكذلك في احترام كامل لجميع القوانين الدولية. وقالت إن نزاع ناغورنو كاراباخ قد اندلع نتيجة حرمان تام من حق معترف به عالميا من حقوق الإنسان الأساسية، ألا وهو حق الشعوب في تقرير المصير.

81 - ومضت تقول إن شعب ناغورنو كاراباخ قد اختار مصيره ومارس حقه الأساسي في اتخاذ خياره فيما يتعلق بالحكم، فضلا عن التنمية الاجتماعية والثقافية والاقتصادية. وأضافت أن استخدام القوة ضد الشعب وتطلعاته السلمية إلى ممارسة حقه في تقرير المصير لا يؤدي إلا إلى تعزيز هذه التطلعات ويحرم المعتدي من أي فرصة للمطالبة بممارسة السيادة على الشعب.

82 - وتابعت كلامها قائلة إن أذربيجان هي التي ردت بارتكاب مذابح ومجازر على المظاهرات السلمية لشعب ناغورنو كاراباخ ومطالبه بممارسة حقه في تقرير المصير منذ أكثر من 30 عاما. وإن أذربيجان هي التي شنت فيما بعد حربا واسعة النطاق ضد السكان الأرمن في ناغورنو كاراباخ. وأضافت أن أذربيجان هي التي بدأت، في نيسان/أبريل 2016، هجوما عسكريا واسع النطاق ضد شعب ناغورنو كاراباخ، مصحوبا بفظائع جماعية وجرائم وحشية. وشجعت الوفدَ الأذربيجاني على الانخراط في عملية صادقة لبناء الثقة وعلى وقف ممارسة "المفاضلة بين المنتديات".

83 - **السيدة شيكونغو** (ناميبيا): قالت، ردا على البيان الذي أدلى به ممثل المغرب، إن وفد بلدها يشعر بالحيرة إلى حد ما إزاء المسألة التي أشار إليها المغرب، بالنظر إلى أن البيان الناميبي بشأن هذا البند من جدول الأعمال كان وقائعيا فيما يتعلق بالحالة في الصحراء الغربية. وأكدت أن حكومة بلدها اتخذت موقفا مبدئيا بشأن حق تقرير المصير لجميع الأقاليم الـ 17 غير المتمتعة بالحكم الذاتي، بما فيها الصحراء الغربية، وهي آخر مستعمرة أفريقية. وقالت علاوة على ذلك إن العديد من الدول الأعضاء، وليس ناميبيا وحدها، يشاطر وجهة النظر هذه.

84 - وأضافت قائلة إن من شأن إيجاد حل عادل ودائم ومقبول للطرفين لمسألة الصحراء الغربية أن يخدم تنمية القارة الأفريقية في المستقبل. وأشارت إلى أن الحكومة الناميبية كانت تأمل دائما في أن يتوصل الطرفان إلى تسوية تفاوضية مقبولة لديهما تضمن لشعب الصحراء الغربية تقرير مصيره تمشيا مع مقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه. وقالت إنه لذلك السبب تحث حكومةُ بلدها المغربَ على الإصغاء إلى الدعوات المنادية إلى إجراء استفتاء في الصحراء الغربية. واختتمت كلامها قائلة إن حكومة بلدها ستحترم أي نتيجة قد تنشأ عن إجراء هذا الاستفتاء.

85 - **السيدة مهدييفا** (أذربيجان): قالت، ردا على البيان الذي أدلت به ممثلة أرمينيا، إنه لا يوجد كيان منفصل يُعرف باسم "شعب ناغورنو كاراباخ". فسكان منطقة ناغورنو كاراباخ في أذربيجان يتألفون من جماعتين متساويتين، هما الجماعتان الأذربيجانية والأرمينية. وقالت إن أرمينيا، بعد أن اتبعت سياسة الأرض المحروقة، التي وصفتها منظمة الأمن والتعاون في أوروبا بأنها غير مقبولة وأدانتها بشدة، ترفض الآن

حتى القبول بوجود الجماعة الأذربيجانية في منطقة ناغورنو كاراباخ. وأردفت بقولها إن من الواضح أن السياسات والممارسات التي تنتهجها أرمينيا تقوم على الإقصاء والتمييز على أسس عرقية بهدف إضفاء الشرعية على نتائج الاستخدام غير المشروع للقوة والتطهير العرقي. وأكدت أنه لا يمكن لأرمينيا أن تطالب بامتيازات تكمن في صميمها انتهاكات جسيمة ومنهجية للقانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. وقالت إن أرمينيا تستخدم أيضا التمييز لحرمان الآخرين من الحقوق والحريات الأساسية الواجبة لهم، ولا سيما حقوق وحريات السكان الأذربيجانيين الأكثر عددا بكثير الذين طُردوا ومُنعوا من العودة إلى ديارهم وممتلكاتهم في كل من أرمينيا وفي الأراضي المحتلة في أذربيجان.

86 - وأضافت تقول إن أرمينيا تشوه مبدأ حق الشعوب في تقرير المصير وتسيء تفسيره، وعلى الرغم من مبدأ تقرير المصير المعتمد في القانون الدولي، فإنها تحاول فرض الرأي القائل بجواز تطبيق هذا المبدأ في شكل انفصال من جانب واحد للأقلية العرقية الأرمنية التي تعيش في منطقة ناغورنو كاراباخ في أذربيجان. وذكرت أن الخطر المرتبط بهذا الموقف واضح: فهو يتعارض مع القيمة الحقيقية لمبدأ تقرير المصير، ويهدد وحدة جميع المجتمعات المتعددة القوميات، ويشكل، في جوهره، تشجيعا واضحا لانتشار التمييز والتعصب على أسس عنصرية وعرقية ودينية. وقالت إن مطالبات أرمينيا بانفصال جزء من دولة مجاورة هي مطالبات غريبة جدا في ضوء كون أرمينيا، خلافا لأذربيجان ودول أخرى في المنطقة، بلدا يتفرد بأحادية العرق. وأنهت كلامها قائلة إن أرمينيا قد أنشأت هذا الوضع عن طريق طرد جميع السكان من غير الأرمن، بمن فيهم الأذربيجانيون.

87 - **السيد ربيع** (المغرب): قال إن المغرب، شأنه شأن العديد من البلدان، اتخذ موقفا مبدئيا تجاه مسألة تقرير المصير لشعب كابريفي، وهي آخر مستعمرة في أفريقيا. وأضاف أن المغرب يدعو ناميبيا إلى إيجاد حل لمسألة شعب كابريفي وإلى إجراء استفتاء يمكّنه من تقرير مستقبله. وأفاد بأن المغرب سيقبل، بطبيعة الحال، نتائج هذا الاستفتاء.

88 - وفيما يتعلق بمسألة الصحراء المغربية، ذكر أن السكان الذين يعيشون هناك يتمتعون بحقوقهم الكاملة ويشاركون مشاركة تامة في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية. وقال إنه إذا كانت ناميبيا تشعر بالقلق حقا إزاء الحالة هناك، فينبغي لها أن تركز على محنة الناس الذين يعانون تحت نير جماعة البوليساريو المسلحة. فهم يعيشون في سجن مفتوح ويتعرضون يوميا لأسوأ انتهاكات حقوق الإنسان، وينبغي لوفد ناميبيا أن يطلع على تقارير الأمم المتحدة ذات الصلة بهذه المسألة. وأردف قائلا إن عدم ذكر ناميبيا للأعمال التي تعكس وحشية البوليساريو من قبيل التعذيب والقتل التعسفي والإعدام خارج نطاق القانون والاختطاف والاختفاء القسري هو مجرد فعل من أفعال التواطؤ. وقال إن الأفعال الأخرى المرتكبة التي تجدر الإشارة إليها تشمل فرض حصار عسكري وأمني على السكان وفرض قيود على حرية التعبير وتكوين الجمعيات بل وحتى التنقل. وأضاف أنه في معسكرات الإرهاب، تُقمع الحركات المنشقة ويُسجن قادتها، وتُغتصب النساء، ويُنتزع الأطفال من أُسَرهم ويُجنَّدون كأطفال جنود.

89 - وفي الختام، قال إنه يود أن يؤكد مجددا أن الصحراءَ المغربيةَ مغربيةٌ وستظل كذلك على الدوام. وإن المغرب لن يسمح لأي طرف بالإضرار بسلامته الإقليمية أو وحدته القومية.

90 - **السيدة ستيبانيان** (أرمينيا): قالت إنها تود، ردا على الاتهامات التي لا أساس لها والحقائق المشوهة من ممثلة أذربيجان، أن تشير إلى أن السكان الأذربيجانيين كانوا يعيشون في ناغورنو كاراباخ في الوقت الذي أُجري فيه الاستفتاء بشأن الاستقلال هناك. وقد أُتيحت لهم كل الفرص للمشاركة في الاستفتاء.

91 - وأضافت قائلة إن أذربيجان وأرمينيا وناغورنو كاراباخ قد استضافت مئات الآلاف من اللاجئين في التسعينات من القرن الماضي، وأن أرمينيا قد شهدت، نسبة إلى سكانها الأصليين، عددا أكبر من النازحين مقارنة بأذربيجان. وقالت إنه رغم ذلك فإن أرمينيا، خلافا لأذربيجان، لم تسيِّس قط محنة النازحين داخليا واللاجئين. بل سخرت أرمينيا جميع مواردها لمساعدتهم على الاندماج بصورة كاملة. ولذلك فإن من المخيب للآمال إلى حد كبير أن تقوم أذربيجان بتضخيم الأرقام وتشويهها بُغية تحقيق الهدف الضيق المتمثل في تحقيق مكاسب سياسية. وقالت إنه ينبغي تغليب حقوق الإنسان وكرامة النازحين على الاعتبارات السياسية.

92 - وواصلت كلامها قائلة إن الحلول الدائمة، بما في ذلك مسألة العودة الطوعية، تشكل جزءا لا يتجزأ من الحل السلمي لنزاع ناغورنو كاراباخ، الذي تتوسط فيه مجموعة مينسك. وقد تغافلت أذربيجان عن أن تشير إلى عدم رغبتها في البحث عن حل قائم على التوفيق، وإلى رفضها لمبادئ القانون الدولي من قبيل مبدأ تقرير الأمم لمصيرها، وإلى استمرارها في سياسة استخدام القوة أو التهديد باستخدامها. وقالت إن هذه العوامل تشكل تهديدا وجوديا لأمن سكان ناغورنو كاراباخ وحياتهم وعائقا كبيرا أمام الحل السلمي لهذا النزاع وأمام تحقيق السلام والتنمية

المستدامين في المنطقة. وأضافت أن أرمينيا تشجع وفدَ أذربيجان على الانخراط في حوار وتدابير لبناء الثقة كسبيل وحيد للسلام – وهو سبيل ما فتئت أذربيجان ترفضه بشدة منذ أكثر من 30 عاما.

93 – **السيدة شيكونغو** (ناميبيا): قالت إن وفد بلدها لا يزال يشعر بالحيرة إزاء الملاحظات التي أبداها ممثل المغرب وإنه يعجز عن رؤية المسألة التي يشير إليها. وذكرت أنه بالنسبة لوفد بلدها، فإن ناميبيا لا تطلب سوى احترام قرارات الأمم المتحدة بشأن الحالة في الصحراء الغربية كما فعلت هي ودول أخرى في السنوات السابقة.

94 – وتابعت بقولها إن ناميبيا ترحب بزيارة جميع الوفود لمنطقة زامبيزي في ناميبيا، المعروفة أيضا باسم منطقة كابريفي. وأضافت أن منطقة زامبيزي تظل جزءا لا يتجزأ من بلدها وفقا للقانون الدولي، الذي لا يعترف بالحق في تقرير المصير في شكل انفصال.

95 – **السيدة مهدييفا** (أذربيجان): قالت إنها تود تلخيص المناقشة المثمرة مع وفد أرمينيا من خلال النقاط التالية: أولا، لقد كانت منطقة ناغورنو كاراباخ دائما وستظل جزءا لا يتجزأ من أذربيجان. ثانيا، إن أرمينيا هي التي لجأت إلى القوة والعنف والأنشطة الإرهابية في محاولة لتحقيق مطالباتها الإقليمية غير المشروعة التي لا أساس لها من الصحة. ثالثا، إن أرمينيا هي التي لا تزال تحتل منطقة ناغورنو كاراباخ في أذربيجان والمقاطعات السبع المحيطة بها، في انتهاك صارخ للقانون الدولي وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

96 – ومضت تقول إن أرمينيا والجهات التابعة لها في الأراضي المحتلة في أذربيجان مسؤولة عن أفعال غير مشروعة دوليا، يشكل العديد منها انتهاكات خطيرة للالتزامات الناشئة عن القواعد الآمرة من قواعد القانون الدولي العام. وذكرت أنه على النقيض من التأكيدات التي قدمتها أرمينيا، يتمثل الهدف الرئيسي لعملية السلام الجارية، التي تستند ولايتها إلى قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، في ضمان انسحاب قوات الاحتلال من الأراضي المحتلة في أذربيجان انسحابا فوريا وكاملا وغير مشروط، واستعادة سيادة أذربيجان وسلامتها الإقليمية ضمن حدودها المعترف بها دوليا، وعودة الأشخاص النازحين قسرا إلى ديارهم وممتلكاتهم. وأضافت أن تحقيق هذه الأهداف ضرورة ملحة لا مفر منها، وليس حلا وسطا. فالاستخدام غير المشروع للقوة وما ترتب عليه من احتلال عسكري لأراضي أذربيجان وتطهيرها عرقيا لم يقدما حلا ولن يحققا السلام والمصالحة والاستقرار أبدا.

97 – وأخيرا، أعربت عن رغبتها في توجيه الانتباه إلى الأرقام التالية: نتيجة للاستفزازات المسلحة الأرمينية في نيسان/أبريل 2016، قُتل ستة وجُرح 33 من المدنيين الأذربيجانيين، ولحقت أضرار جسيمة بـ 577 مبنى، بما في ذلك 532 منزلا، ولحقت أضرار جسيمة أيضا بـ 18 مبنى غير سكني، بما في ذلك خمس مدارس ثانوية وثلاث رياض أطفال ومستشفيان ومركز مجتمعي واحد.

98 – **السيد ربيع** (المغرب): قال إنه إذا كانت ناميبيا ترى أن من المناسب تناوُل مسألة الصحراء المغربية، فإن المغرب سيتناول أيضا حالة شعب كابريفي. وأضاف أنه بدلا من المطالبة بالدفاع عن حق تقرير المصير للسكان الذين مارسوا بالفعل حقوقهم بالكامل في الصحراء المغربية، ينبغي لناميبيا أن تهتم أولا بالمطالب المشروعة وغير الملباة لشعب كابريفي البالغ تعداده نحو 000 300 نسمة. وقال إن من المستصوب جدا أن تطبق ناميبيا حق تقرير المصير على شعب كابريفي وأن تسمح له بإجراء استفتاء. فلا يزال العديد من أفراد شعب كابريفي يتعرضون للاختفاء القسري والاحتجاز التعسفي، ويتعرض قادتهم للتعذيب ويُجبرون على العيش في المنفى. ودعا الأمم المتحدة مرة أخرى إلى معالجة حالة شعب كابريفي، تمشيا مع مبدأ عدم ترك أحد خلف الركب.

99 – وفيما يتعلق بالحالة في الصحراء المغربية، فإنه يدعو ممثلةَ ناميبيا إلى قراءة تقارير مجلس الأمن وقراراته ذات الصلة، التي من شأنها أن تطلعها على آخر التطورات. ويدعوها أيضا إلى زيارة الصحراء المغربية التي تضم شواطئ جميلة جدا ويعيش فيها أناس طيبون وتشهد سياحة دولية متطورة.

رُفعت الجلسة الساعة 17:00.